

ويعاد حساب القيمة الإيجارية وفقاً لما يسفر عنه التقدير العام الجديد، وتسمى الفراتب المستحقة على أساس هذا التقدير وذلك اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٦.

مادة ٢ - لا يترتب على التخفيض المشار إليه في المادة السابقة زيادة الأجر التي يئديها المستأجر لمالك.

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ولو زير الخزانة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذها.

يضم هذا القانون بختام الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينه

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ديع الآخرة ١٣٨١ (١٥ أغسطس سنة ١٩٦١)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٦٦

تخفيض القيمة الإيجارية المثبتة في دفاتر الحصر
والتقدير لبعض العقارات المبنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٦٦ ومتى تاريف العمل بالتقدير العام المنصوص عليه في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية تخفيض بنسبة ٢٠٪ / القيمة الإيجارية الواردة في دفاتر الحصر والتقدير للعقارات المبنية التي خفضت إيجاراتها بمقدارى القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٥ في شأن تخفيض إيجاز الأماكن بنسبة ٢٠٪ / .